استراتيجية توظيف القوة الناعمة في الشؤون الخارجية (مصر ما بعد نظام مبارك : دراسة تحليلية)

أ.م. د. علي حسين حميد[1]

الملخص :

مفهوم القوة الناعمة " "Soft Power؛ يعد من المفاهيم الحديثة نسبيا التي جذبت اهتمام الباحثين والسياسيين على السواء. فقد ظهر المفهوم في ادبيات العلاقات الدولية مطلع التسعينات من القرن العشرين للتأكيد على اهمية الادوات غير العسكرية في تنفيذ السياسة الخارجية وقدرة الدولة على التأثير على غيرها من الدول وتحقيق اهدافها ومصالحها من خلال التأثير الثقافي و/ او الايديولوجي. ويرجع المفهوم بجذوره الى نمط الاحتلال الفرنسي الذي قام على التأثير الثقافي في الدول الواقعة تحت الاحتلال كضمانة اساسية لاستمرار النفوذ والهيمنة الفرنسية عليها. ولقد اكتسب المفهوم اهمية خاصة بعد فشل القوة العسكرية الامريكية في تحقيق اهدافهم في افغانستان والعراق. فقد اثبتت الأزمتين ان القوة العسكرية ليست فعالة على نحو مطلق وكذلك سياسة العقوبات الاقتصادية والحصار،ولعل المثال الواضح على ذلك العراق في فترة ماقبل الاحتلال الامريكي وايضا الحالة الايرانية.

وتقديماً لنموذج الدراسة (جمهورية مصر العربية)؛ مثلت (ثورة/ احداث 25/كانون الثاني/ 2011)، فرصة حقيقية لإحداث تغييرات جوهرية في السياسة الخارجية المصرية، وبدء مرحلة جديدة تقطع الصلة بكل السلبيات والإشكاليات التي اكتنفت السياسة المصرية في فترة ما قبل الثورة، من خلال توظيف ماتمتلكه مصر من رصيد ضخم ودور تاريخي يتمثل في حضارة عريقة تمتد بجذورها الى الاف السنين ومرجعية اسلامية مثلت على مدى اكثر من الف سنة

الوسطية الاسلامية للدين الحنيف في الانطلاق برؤية وأدوات تحقق المصلحة الوطنية المصرية، وتصون الامن القومي المصري بمفهومه الشامل. ويحاول البحث الإجابة عن سؤال مركزي مضمونه: هل هناك دور للقوة الناعمة المصرية في العالم الاسلامي على نحو عام، وفي منطقة "الاقليم المتوسطي" خصوصاً؟

وسيقدم البحث في إجابته على التساؤل اعلاه فرضية أساسية يسعى البحث لاختبارها الا وهي: "القوة الناعمة المصرية دور وتأثير في العالم الاسلامي عامةً والشرق اوسطي بوجه خاص الا ان فاعلية هذا الدور والتأثير تباينت وفقاً لتباين الادوات والازمان، وانعكاس ذلك على ارض الواقع".

ويعتمد البحث على عدة مناهج لاجل الوصول الى النتائج المرجوة، إذ سيجري الاعتماد على المنهج التحليلي لمضمون الخطاب المصري الذي ساعد في الخروج برؤية حول طبيعة السياسة الخارجية المصرية وموقفها من توظيف القوة الناعمة. واعُتمد على المنهج المقارن لتبيان استخدام مصر للقوة الصلبة واستخدامها للقوة الناعمة في اقليم الشرق الأوسط.

كلمات مفتاحية: استراتيجية التوظيف، القوة الناعمة، احداث 25 كانون الثاني في مصر، ثورة التكنو–معلوماتية، الدبلوماسية، السياسة الخارجية المصرية.

مدخل الدراسة

يأتي مصدر وظف في اللغة العربية توظيفا أي عين له وظيفة ويقال وظف له الرزق اي عينه وقدره جاريا في زمان معين؛ واستوظف الشيء استوعبه.[2] ويعرف قاموس (معجم متن اللغة)، التوظيف بانه إستخدام شيء لغرض معين، وتوجيه شيء ما مثل الوقت او الجهد من اجل تحقيق هدف ما؛ كما يعبر عنه بانه نشاط ينطوي على جهد أو مجهود جسدي او عقلي او استخدام موارد متاحة للوصول الى نتائج معينة[3] .

وبمعنى مقارب لما تقدم يدل تعبير "وظيفة" على "مجموعة مهمات" تقع على عاتق الشخص الذي يشغل مركز ما. فوظيفة الوزير مثلاً تشتمل على ممارسة مسؤوليات متنوعة وانجاز مهمات مختلفة الخ... وبهذا المعنى يقال ان فلاناً "يهمل وظائفه" اذا لم يمارس كل الصلاحيات المرتبطة بالمركز الذي يشغله.[4]

ان كل وظيفة وكل دور له مركز مؤسسي على نحو او اخر. ومن ثم فان الاطار التشكيلي لهذا التأسيس يمارس من الناحية الموضوعية، تأثيراً قاعديا. وان عمل الافراد موجه، لان جميع الافراد يقومون بوظائف وادوار. وعندما يقوم ترتيب ما بين الانسان وبين الدور الذي يؤديه، وكذلك ما بين الوظيفة وبين الدور الذي يرتبط بها. فان هذا الانسان يصبح رهيناً لكل منها.[5] وينسحب هذا القول على الدول في علاقتها الدولية وفي تحديد نمط سلوكها الدولي.

واهم متطلبات إستراتيجية التوظيف هي:

أولا: القدرة على التوظيف

تستند القدرة على التوظيف إلى الإمكانات الشاملة لكل طرف من أطراف العلاقات الدولية. وان تحديد القدرة لدى كل طرف يعتمد على ثلاثة محددات أساسية: الأول مدى استمرارية مفهوم القدرة ومدلولاته، والثاني كيفية القياس والتقدير الكمي لهذه القدرة، والثالث قوة الأطراف الفاعلة في الهيكل الدولي.(6)

ثانياً: القدرة على التحكم والاحتواء

أن توافر عنصر التحكم والاحتواء يؤدي دوراً فاعلاً ومؤثراً في نشأة حالة التكافؤ في العلاقة بين الأطراف الدولية أو الأطراف ذات الشأن، حيث يزود طرف ما بعنصر التحكم والاحتواء كلما زادت قدرته على التأثير في خلق تكافؤ في العلاقة بما يحقق أهداف ومصالح الطرف المتحكم.

اما مفهوم القوة الناعمة " "Soft Power؛ يعدمن المفاهيم الحديثة نسبيا التي جذبت اهتمام الباحثين والسياسيين على السواء. فقد ظهر المفهوم في ادبيات العلاقات الدولية مطلع التسعينات من القرن العشرين للتأكيد على اهمية الادوات غير العسكرية في تنفيذ السياسة الخارجية وقدرة الدولة على التأثير على غيرها من الدول وتحقيق اهدافها ومصالحها من خلال التأثير الثقافي و/ او الايديولوجي. ويرجع المفهوم بجذوره الى نمط الاحتلال الفرنسي الذي قام على التأثير الثقافي في الدول الواقعة تحت الاحتلال كضمانة اساسية لاستمرار النفوذ والهيمنة الفرنسية عليها. ولقد اكتسب المفهوم اهمية خاصة بعد فشل القوة العسكرية الامريكية في تحقيق اهدافهم في افغانستان والعراق. فقد اثبتت الأزمتين ان القوة العسكرية ليست فعالة على نحو مطلق وكذلك سياسة العقوبات الاقتصادية والحصار، ولعل المثال الواضح على ذلك العراق في فترة ما قبل الاحتلال الامريكي وايضا الحالة الايرانية. [7]

وتقديماً لنموذج الدراسة (جمهورية مصر العربية) ؛مثلت (ثورة/ احداث25/كانون الثاني/ 2011)، فرصة حقيقية لإحداث تغييرات جوهرية في السياسة الخارجية المصرية، وبدء مرحلة جديدة تقطع الصلة بكل السلبيات والإشكاليات التي اكتنفت السياسة المصرية في فترة ما قبل الثورة، من خلال توظيف ما تمتلكه مصر من رصيد ضخم ودور تاريخي يتمثل في حضارة عريقة تمتد بجذورها الى الاف السنين ومرجعية اسلامية مثلت على مدى اكثر من الف سنة الوسطية الاسلامية للدين الحنيف في الانطلاق برؤية وأدوات تحقق المصلحة الوطنية المصرية، وتصون الامن القومي المصري بمفهومه الشامل. وفي رأي جوزيف ناي، أن السياسة الخارجية ينبغي أن تتضمن التناغم بين القيم والمبادئ التي قد تكون متناقضة، وأن امريكا كانت قد تفاعلت مع التغييرات التي حدثت في هذه المنطقة وضمنها مصر، فقد اعتبر الرئيس الامريكي السابق اوباما؛ الجيش المصري هو

القوة التي مازالت الأكبر، لذلك حاول الحفاظ على علاقته الطيبة معه، لكنه في الوقت ذاته حاول الحفاظ على علاقته بشباب مصر الذين نزلوا الى ميدان التحرير، وهذا هو التوازن الذي كان يريد تحقيقه. وفيما يخص المفاهيم الملائمة لطريقة التعامل مع الشرق الاوسط وتوازن القوة في هذه المنطقة ؛فأن ناي يعتقد؛ أنه لم يعد الامر الآن كما في السابق وهو ان الدولة العظمى كانت تنتصر بالسلاح ولكن الآن نحن في عصر المعلومات، والقوة في عصرنا الحالي تأخذ ثلاثة ابعاد وهي القوة الناعمة والاقتصاد والجيش وكيف تستطيع الموائمة بين تلك الابعاد الثلاثة وعدم خسارة احدها على حساب الآخر[8].

نجد ان الانتقادات انهالت على السياسة الخارجية المصرية لسنوات طويلة، اذ تم شخصنتها على نحو واضح، وبدت بطيئة واكتنفها الجمود وأصابها الوهن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتراجع الدور المصري في العديد من القضايا التي تمس صميم الأمن القومي. ولم تستطع مواكبة التغيرات السريعة والمتلاحقة إقليميا ودوليا، على النحو الذي يعظم المكاسب المصرية ويقلل التأثرات السلبية الفعلية والمحتملة لها[9].

ويحاول البحث الإجابة عن سؤال مركزي مضمونه: هل هناك دور للقوة الناعمة المصرية في العالم الاسلامي على نحو عام، وفي منطقة "الاقليم المتوسطي" خصوصاً؟

وسيقدم البحث في إجابته على التساؤل اعلاه فرضية أساسية يسعى البحث لاختبارها الا وهي: "القوة الناعمة المصرية دور وتأثير في العالم الاسلامي عامةً والشرق اوسطي بوجه خاص الا ان فاعلية هذا الدور والتأثير تباينت وفقاً لتباين الادوات والازمان، وانعكاس ذلك على ارض الواقع".

ويعتمد البحث على عدة مناهج لاجل الوصول الى النتائج المرجوة، إذ سيجري الاعتماد على المنهج التحليلي لمضمون الخطاب المصري الذي ساعد في

الخروج برؤية حول طبيعة السياسة الخارجية المصرية وموقفها من توظيف القوة الناعمة. واعُتمد على المنهج المقارن لتبيان استخدام مصر للقوة الصلبة واستخدامها للقوة الناعمة في اقليم الشرق الأوسط.

المحور الأول: مصر ما قبل ثورة 25 يناير/2011 "قراءة في الاوضاع العامة"

اعتمد (نظام حسني مبارك) منذ أوائل التسعينات على سياسات اقتصادية نيوليبرالية، وشرع في عملية تكييف هيكلي رئيسة، وعلى الرغم من إحراز هذا البرنامج بعض النجاح، فانه أضر أعدادا كبيرة من السكان أيضا، بعد سنوات طويلة من الركود الاقتصادي تحسن أداء إقتصاد البلاد ونما الناتج المحلي الإجمالي في مصر بمعدل (6%) سنويا بين عامي 2007 و 2011. وإرتفع الإستثمار الأجنبي المباشر في عام 2007 الى (11) مليار دولار (كان 400 مليون دولار في عام 2004) وزادت الصادرات المصرية بنسبة (20%). وشغل الاقتصاد المصري المرتبة الرابعة بين الدول العربية عام 2007.[10] كما شهدت مصر في السنوات الأخيرة ما قبل الثورة إرتفاع مستوى النمو الإقتصادي الى مستوى مقبول من (3 أو 4%) الى ما يزيد عن (7%).

إلا إن هذا التحسن لم يحسن الوضع الإقتصادي للفئات الفقيرة من الشعب المصري، وظلت معدلات البطالة مرتفعة، وارتفع التضخم إلى (20%) في عام 2008، وإزدادت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر،[11] إذ بلغ عدد السكان تحت خط الفقر نحو (35) من العدد الكلي للفقراء، وهو الأمر الذي يشير الى ان الفقر أصبح ظاهرة شبابية في الأساس.[12] كما إنتشر الفساد الذي كان نتيجة تحالف السلطة مع الثروة، وهذا ما أدى إلى ظهور مجموعة متنفذة تنهب

وتسلب موارد البلد وخيراته، بدءاً من رئيس الجمهورية وأسرته مرورا بقادة الحزب الوطني ورجال الأعمال.

فطبقاً لتقارير إتحاد البنوك السويسرية والحكومة السويسرية فان هناك حسابات لـ(9) أشخاص من عائلة (حسني مبارك) موجودة في بنوك سويسرا مقدارها (512) مليون فرنك سويسري، أي ثلاثة أرباع مليار دولار. ولقد تأكد هذا الرقم رسميا تقريبا من قبل الوفد السويسري الذي زار مصر وأبلغ عن حسابات اسرة (حسني مبارك) في سويسرا، وأبدى الاستعداد لإعادته الى الحكومة المصرية حال صدور حكم قضائي مصري.[13] أي ان أموال البلد ومقدراته كانت قد وضعت تحت تصرف أسرة الحاكم والمقربين منه.

أما الاصلاح السياسي فلم يبق يراوح مكانه في السنوات الأخيرة وإنما تراجع الى الخلف. فالانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أجريت في عام 2005، وظهور *حركة كفاية* في العام نفسه، قد أعطت بعض الأمل في أن يتمكن الإصلاح السياسي من الترسخ نوعا ما في مصر. غير إن الحكومة عمدت إلى إتخاذ إجراءات صارمة بحق جميع فئات المعارضة، وأحكمت قبضتها أكثر فأكثر على السلطة من خلال سلسلة من التعديلات الدستورية والتغييرات التشريعية.[14]

وفي إثناء استراتيجية الحرب على الإرهاب التي أطلقتها إدارة (جورج بوش الابن)، طالبت الولايات المتحدة الأمريكية *بفتور* بإصلاحات ديمقراطية في مصر، رافقتها حزم من المساعدات الكبيرة لبعض منظمات المجتمع المدني، وقد توجت أحدث محاولات (حسني مبارك) للإصلاح بالتعديل الدستوري عام 2005 الذي يسمح بانتخابات رئاسية تعددية.[15] وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية استجابت مصر عام 2005، وعدلت في سياستها التقليدية إذ نظمت للمرة الأولى في تاريخها انتخابات تشارك فيها أحزاب عدة أفرزت فيما بعد معارضة برلمانية يقودها الأخوان المسلمين.[16]

وتزامن ذلك مع ظهور عدد كبير من الحركات الاحتجاجية المؤيدة لتغيير المشهد السياسي في مصر. نشطت هذه الحركات الساحة السياسية في مصر، وأنهت الركود الذي فرضه نظام (حسني مبارك) منذ عقود طويلة على السياسة المصرية. تضخمت أعداد الحركات الاصلاحية وجماعات الدعوة والجماهير والصحفيين المنتقدين للوضع، والقضاة المستقلين، والنشطاء في وقت قصير نسبيا. ففي عامي **2004** و **2005**، ظهرت أكثر من عشرة جماعات معارضة لتجديد رئاسة (حسني مبارك) لفترة رئاسية خامسة ومحاولة تهيئة إبنه جمال خلفا له، إذ أصبح (التغيير) هو القوة الدافعة وراء هذه الحركات كلها.[17]

وكان إنطلاق *حركة كفاية* إيذانا لنشأة عدد كبير من الحركات (الشقيقة). إذ إن جميع الحركات التي نشأت عملت في الاتجاه نفسه لتعميق الممارسة الديمقراطية وضمان حرية الفكر والرأي والقضاء على الفساد، منها (حركة إستقلال الجامعة) و (عمال من اجل التغيير) و (شباب من اجل التغيير) و (أطباء بلا حدود) و (نادي القضاة).[18]

أي إن حركة كفاية كانت أقرب الى مظلة تنسيقية واسعة تضم تحتها عددا كبيرا من الأحزاب والقوى السياسية التي تهدف إلى عدم تجديد ولاية الرئيس (حسني مبارك)، وعدم توريث الحكم الى إبنه جمال، تحت شعار "لا للتمديد، لا للتوريث". كما تهدف أيضا الى إجراء إصلاح شامل: سياسي، وإقتصادي، ودستوري لإزالة الإستبداد الذي لحقت آثاره بالمجتمع المصري، من خلال السعي إلى إلغاء احتكار السلطة والمطالبة بسيادة القانون والمشروعية واستقلال القضاء، إلى جانب المطالبة بإنهاء احتكار الثورة الذي أدى الى شيوع الفساد وتفشي البطالة.[19]

فضلاً عن تردي الأوضاع الداخلية، فقد كان لتغير الخطاب الأمريكي اتجاه مصر والدعوة الى تبني إصلاحات ديمقراطية دور كبير في ظهور هذه الحركات الاحتجاجية. ففي حزيران عام **2005**، ألقت (كونداليزا رايس وزيرة الخارجية

الامريكية الاسبق) خطابا في الجامعة الأمريكية في القاهرة، قالت فيه "إن قرار الرئيس مبارك بتعديل الدستور وإجراء انتخابات قائمة على التعددية الحزبية قرار مشجع، مما يعني أن الرئيس مبارك فتح الباب أمام التغيير. والآن ينبغي على الحكومة المصرية أن تثق بشعبها. ويجب أن يأتي ذلك اليوم حينما تحل سيادة القانون محل مراسيم حالة الطوارئ، ويحل قضاء مستقل محل القضاء المسيس".[20] ودعت في خطاب لاحق مصر إلى أن تضمن حرية الانتخابات المقرر إجراءها في خريف عام **2005**، قالت "إن على القاهرة البدء باتخاذ خطوات باتجاه الديمقراطية"، وتطرقت إلى مهمة الولايات المتحدة الأمريكية ورسالتها لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، وقالت "لن تفرض أمريكا اسلوبها على غير الراغبين، إذ إن هدفنا هو مساعدة الآخرين للتعبير عن أنفسهم، وتحقيق حرياتهم".[21]

إلا إن هذا التحرك الخجول والمحدود نحو الديمقراطية والذي أدى إلى تحقيق المعارضة بعض المكاسب في البرلمان سرعان ما تم وأده، بحزم تعديلات عام **2007**التي شملت (**34**) مادة معيدة الخطوات السابقة نحو الديمقراطية إلى الخلف. وهكذا استعاد النظام سيطرته التامة على البرلمان في عام **2010**.[22]

كما شهدت السنوات الاخيرة ماقبل الثورة تردي الدور المصري على الصعيد الإقليمي بشكل كبير فبعد ان كانت مصر فاعلاً مؤثراً في النظام العربي يقوى بها كما تقوى به، أصبحت عبئا على فاعلية هذا النظام.[23]

على هذا النحو تحولت مصر بفعل سياسات النظام الحاكم الى دولة منسحبة إلى حدود ذاتها، غير قادرة على إثبات أي فاعلية في إطارها الإقليمي، وهو عجز متواز مع تقلص المكانة المصرية على الصعيد الدولي، إلى جانب انهيارها على الصعيد الداخلي.[24]

وشكل عام **2010** نقطة تحول بالنسبة للنظام المصري وبلغت (لعبة السلطة)ذروتها في تزوير انتخابات (مجلس الشورى) في حزيران عام **2010**، وانتخابات (*مجلس الشعب*) في تشرين الثاني عام **2010**. وكان وراء هذا التزوير أحمد عز الأمين العام للشؤون التنظيمية في الحزب الوطني، إذ فاز الحزب الوطني بـ(**80**) مقعدا من مجمل المقاعد الـ(**88**) المتنازع عليها في حزيران، ولم يترك سوى اربع مقاعد لأحزاب المعارضة وأربعة للمستقلين، في ظل غياب تام للإخوان المسلمين.[25] فضلاً عن إستبعاد قوى المعارضة من الساحة السياسية. اضافة الى ما شهد عام **2010**، قمع ممنهج لوسائل الإعلام والإنتاج الثقافي والحياة الجامعية. فقد أغلقت الحكومة ما يقارب الـ(**19**) قناة فضائية، وحجبت مواقع الكترونية عدة، وضغطت على رجال الأعمال لإلغاء عقودهم مع المنتقدين لسياسة الحكومة.[26]

وكانت إنتخابات تشرين الثاني **2010**، البرلمانية آخر نقطة تحول رئيسة أسهمت في سقوط نظام (حسني مبارك)، إذ زور الحزب الوطني عمليات التصويت بشكل واسع واستخدم الترهيب والقمع لضمان أغلبية برلمانية ساحقة بلغت (**97%**)، مما عزز الاعتقاد بتكرار التزوير في الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر عقدها في أيلول **2011**.[27] وهكذا إنتهى أي أمل في الإصلاح داخل النظام. وازدادت حالة الإحباط السياسي والإجتماعي القائم، فالحق في التنظيم والتعبير كان موجودا إلا إنه قائم بقدر محدود وغياب التنظيم الواسع والرؤية الموحدة لدى القوى السياسية حد من الطموحات الثورية ، ثم جاء التغيير في تونس وشجعهم على التحرك.[28]

كما إن القوى التي أدت دور المحرك الرئيس في هذه الاحداث هي الحركات الشبابية، تلك الفئة الاجتماعية المتكونة من طلاب الجامعات والخريجين العاطلين عن العمل بسبب البطالة التي تعانيها مئات الآلاف من الشباب ذوي المؤهلات العلمية. إذ أن البطالة تتجاوز آثارها المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

لأنها تعني بالأساس تعطيل قوى بشرية في سن العطاء، وتشكل في الوقت نفسه تربة خصبة للثورة الاجتماعية والسياسية.[29]

أما فيما يخص جماعة (الإخوان المسلمين) فلم يكن لها دور بارز في بداية الاحتجاجات، إذ اعتقدت الجماعة أن تظاهرة 25 يناير 2011، لن تكون حدثا شعبيا، وإنها لو شاركت بكل قوتها، وتصدرت المشهد فستضفي على التظاهرة صفة معينة تستفز الأمن وتعطيه المبرر لقمعها دون خشية من الغرب والرأي العام الدولي، مما جعل مشاركة الإخوان تأخذ الطابع الرمزي والبطيء. فقد كلفت الجماعة بعض أعضائها ممن لهم مكانة عامة في المجتمع (برلمانيون، أعضاء مجالس النقابات، إعلاميون...) بالمشاركة من دون أن يكون هناك قرار رسمي يلزم بقية الأعضاء بالمشاركة. وعلى الرغم من أن الجماعة تعرضت قبل الاحداث بأيام لتهديد من قوات الأمن المصرية حذرتها من المشاركة، إلا انها رفضت التهديدات وأكدت إنها لن تلزم أحدا بالمشاركة، وفي الوقت نفسه لن تحظر المشاركة على احد كذلك.[30]

وعندما أيقنت المؤسسة العسكرية في أوائل شباط عام 2011، بأنه بات ضروريا التخلص من الرئيس (حسني مبارك)، الذي ساءت صورته بشدة لدى الشعب المصري، وزادت قوة هذا الاقتناع بحكم أن الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة الممولة للجيش المصري، شاطرته ودفعت الجيش للتصرف على هذا الأساس، إذ تصرف الجيش بطريقة تحمل جميع ملامح الانقلاب العسكري المحافظ، ففي 10شباط من العام نفسه عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة اجتماعا بدون مشاركة الرئيس (حسني مبارك)، ولا نائب الرئيس (عمر سليمان)، واصدر المجلس العسكري البيان رقم واحد في ختام اجتماعه.[31]

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة بعدم تدخل الجيش لقمع الاضطرابات وبقائه قوة استقرار هامة في مصر وفي المنطقة بشكل عام. ومع إعلان

الجيش المصري في 31 كانون الثاني 2011، انه لن يطلق النار على المتظاهرين ووقوفه إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب، ومع تأكد الإدارة الأمريكية من إمساك الجيش بزمام الأمور، طرأ على موقفها تطور جديد تمثل في دعم الانتقال إلى حكومة ديمقراطية منتخبة، والتضحية بالرئيس حسني مبارك حليف العقود الثلاث الماضية مع الحفاظ على المصالح الأمريكية [32].

المحور الثاني: احداث25 كانون الثاني 2011/"قراءة في توظيف القوى الناعمة داخلياً"

تميزت حركة الاحتجاجات المصرية التي نزلت الى الشوارع وتظاهرت من اجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية بالتنظيم وكسر الحظر الحكومي والالتفاف على الرقابة، وكانت منظمة الى ابعد الحدود، ولم تكن حركة جماهير غاضبة وعبثية، بل بدت وكانها مخطط لها مسبقا من قبل الناشطين.[33]حيث استندت لآليات عدة تم توظيفها سبيلاً نحو الهدف المنشود ومن بينها مايأتي:

الفرع الاول: توظيف (ثورة التكنو–معلوماتية) في الاحتجاجات

لعلنا لا نجافي الحقيقة بالقول، ان التنظيم من اهم مميزات حركة الاحتجاجات المصرية إذ تمثلت بتنسيق مختلف الفاعلين وتفاعلهم طوال مدة الاحتجاجات، إذ نظموا الاحتجاجات وطرحوا مطالب واضحة، وتحول ميدان التحرير ألى (دويلة انجاز التعبير)تتوافر فيها المواد الغذائية واللوازم، والخدمات الصحية والدفاع والامن والاعلام والاتصالات، والترفيه للملايين من المتظاهرين، وكانت التقنية الحديثة مثل الانترنت والشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام من العوامل الرئيسة التي اسهمت بتعبئة هذه الحركة الاحتجاجية وتنظيمها .[34]

وبرز دور التقنيات الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير في الاحتجاجات التي شهدتها مصر في 25 كانون الثاني 2011. وكان لمواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، ويوتيوب، وتوتير) والفاعلين في مجال تلك التقنيات

ومنهم الشباب بالدرجة الأولى، دوراً فاعلاً في تحريك الشارع وتصاعد حدة الاحتجاجات، كونها مصدرا وأداة للحشد والتعبئة والتنسيق وإدامة التواصل بين آلاف وملايين ممن يستخدمون تلك التقنيات، أي إن تلك الشبكات أصبحت المحرك الأساسي لتلك الاحتجاجات الى الحد الذي دفع البعض الى إطلاق تسمية (ثورات الفيسبوك)[35] على هذه الاحتجاجات، لأن استخدام الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي عوض بشكل كبير وغير متوقع غياب فكرة التنظيم السياسي، وضعف المجتمع المدني. إذ تم التخطيط لاحتجاجات 25 كانون الثاني/2011 المصرية عبر شبكة الفيسبوك بين شباب ناهض لايعرفون بعضهم البعض معرفة شخصية، إلا إنهم اجمعوا على معارضة توجهات النظام السياسي السلطوية، و وممارساته الفاسدة في المجالات كافة.[36]

وكانت أول الدعوات إلى الاحتجاج من خلال صفحة الفيسبوك لمجموعة (*كلنا خالد سعيد*) التي بلغ عدد أعضائها (400) ألف عضو، وكانت قد شاركت في تنظيم أنشطة احتجاجية عدة في عام 2010. كذلك (*حركة 6 أبريل*)، التي تضم (70) ألف عضو، و(*مجموعة البرادعي*) تضم (300) الف عضو. فضلاً عن انتشار عدد كبير من المدونات التي كانت تنشر تقارير عن الفساد والتجاوزات التي ارتكبها نظام (حسني مبارك) خلال السنوات التي سبقت سقوطه.[37]

وهكذا اتخذ الشباب من شبكة الانترنت منبرا لهم، من خلال وسائل الاتصالات الحديثة التي أسهمت في عملية التعبئة والحشد للمظاهرات التي عمت معظم المدن المصرية، وقاموا بتحميل الأفلام والصور على موقع فيسبوك، ويوتيوب، وسعوا الى إنشاء(*وكالة ظل*) أسهمت في كسر الحواجز الحكومية.[38] كما إن انتشار الهواتف الذكية المزودة بكاميرات عالية الدقة، وسعة تخزين كبيرة، ساعدت على ان يصبح كل مواطن مراسل صحفي يصور وينقل الصور ومقاطع الفيديو إلى كل أنحاء العالم عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وعندما أدركت الحكومة المصرية مدى إعتماد الشباب على الانترنت ودوره في تنظيم الاحتجاجات، قامت في 27 كانون الثاني بقطع التواصل عبر الانترنت، واستخدمت أساليب التشويش على الاتصالات والهواتف النقالة، وكانت المرة الأولى التي تلجأ فيها السلطات إلى قطع كامل لقنوات الاتصال في البلاد، الامر الذي أثار موجة انتقادات في الخارج بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.[39] والهدف من هذا الإجراء هو قطع الاتصال بين الناشطين في الداخل والخارج، مما جعل بعض الناشطين يستخدمون محطات بديلة، عبر هواتف مجهزة توفر الاتصال عبر الأقمار الصناعية متصلة بشبكة الانترنت في (إسرائيل)، وهكذا تمكنوا من الحفاظ على قوة صلتهم بباقي أنحاء العالم.[40] فضلاً عن ذلك قامت شركة غوغل بإطلاق خدمتها (***speak to tweet***) وهي تطبيق مصمم لترجمة رسائل البريد الصوتي إلى تغريدات على تويتر كوسيلة لتجنب حظر خدمة تويتر.[41]

الفرع الثاني: توظيف منظمات المجتمع المدني

ليس من المبالغة إذا ما قلنا ان واحداً من أهم أسباب احداث 25/ يناير/ 2011 ، هو تحرك عدد من الناشطين السياسيين العاملين في مجال العمل الاجتماعي والمدني من خلال تدربهم على مفاهيم الديمقراطية وحرية التعبير والرأي، حيث وجد هؤلاء الشباب في القيم السياسية الناعمة ما فقدوه في الأنظمة المتحجرة في بلادهم، وحتى أن الولايات المتحدة استغلت شوق هؤلاء الشباب الى الحرية والرغبة في التخلص من الفساد والدكتاتورية والأوضاع السيئة التي تعيشها.[42]مما حدا بوزيرة التعاون الدولي آنذاك (فايزة أبو النجا) بإرسال رسالة إلى السفارة الأمريكية تطالب فيها *الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية* (**USAID**) بالتوقف عن دعم (عشر) منظمات مدنية لاتمتلك أوراق تسجيل قانونية.[43]وقد كشفت تسريبات (وكيليكس) إلى تورط الخارجية الأمريكية في جهود غير قانونية لاختراق المجتمع المدني المصري وخداع المؤسسات الرقابية المصرية.[44]

كل ذلك تسبب في توتر كبير بين المؤسسة العسكرية والإدارة الأمريكية في الفترة الانتقالية التي أعقبت سقوط نظام مبارك، إذ داهمت السلطات المصرية في التاسع عشر من كانون الأول/2011، مقرات عدد من منظمات المجتمع المدني العاملة في مصر وألقت القبض على (43) من العاملين فيها. وكانت التحقيقات الأولية للجنة المكلفة بالقضية أكدت أن جميع المنظمات المتهمة تقدمت بطلبات لترخيص عملها رسميا ولم تتم الموافقة عليها، وعلى الرغم من ذلك باشرت القيام بأعمال سياسية، ولا علاقة لها بالمجتمع المدني .[45]

وكان لمنظمة (*جيل جديد*) أثر مهم في تنظيم المظاهرات في مصر، عبر مجموعة من الشباب الذي تلقوا تدريباتهم في هذه المنظمة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي فروعها في بعض دول العالم كفرنسا وبريطانيا، فضلا عن وجود هذه المنظمة في دول أخرى تشرف عليها وزارة الخارجية الأمريكية . إذ عملت هذه المنظمة على تدريب الشباب على كيفية إدارة وتنظيم المظاهرات وابتكار الشعارات الهادفة والمحفزة لهم والتركيز على نقاط ضعف النظام، وعدم إثارة شعارات تشتت المتظاهرين وتقسمهم، والتدريب على كيفية إدارة المواقع الالكترونية والإعلامية.[46]

المحور الثالث: السياسة الخارجية المصرية "قراءة في المحددات"

حرصت مصر دوما على تبوؤ مكانة متميزة وتأدية دور مؤثر وفعال في محيطها الإقليمي، انطلاقا من قناعتها بأهمية وحيوية هذا الدور اللازم لتحقيق قوتها وأمنها والمحافظة على سيادتها وقدرتها على تأمين حدودها ضد أي خطر أو تهديد خارجي. فقد تمكنت مصر عبر تاريخها الطويل من القيام بدور قيادي وخاصة في المنطقة العربية عبر بناء جسور التواصل وفتح المزيد من آفاق التعاون مع الدول المحيطة بها وتعبئة طاقاتها ومواردها لمواجهة الاخطار والتحديات الإقليمية والدولية.[47]

وقد عكست الشؤون الخارجية المصرية تصورات ورؤى صانع القرار المصري لطبيعة الدور المصري خارجيًّا، في ظل بيئة إقليمية ودولية تموج بالتغييرات العميقة التي تمسّ الوجود القومي لدول المنطقة. وربما شكلت هذه التحديات دوافع مؤثرة نحو تنشيط وتفعيل السياسة الخارجية المصرية، واتسامها بالمرونة اللازمة للتكيف مع معطيات الواقع الذي أضحى سريع التبدل والتغير. وهو الأمر الذي شكل أحد أهم ملامح السياسة المصرية برغم ما تتسم به المراحل الانتقالية التي تعقب الثورات من الانكفاء الذاتي، والميل إلى المكنون النسبي على المستوى الخارجي.[48]

فشؤون السياسة الخارجية لأية دولة ترتبط بمجموعة من العوامل والمحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر فيها، من اهمها درجة مؤسسية النظام السياسي، ومدى تجانس النخبة الحاكمة واتفاقها حول الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية، وحجم الإمكانيات المادية والبشرية التي يتم توظيفها لإدخالها حيز التنفيذ.[49]وقد جُبل الباحثون عند دراسة علاقات الدول الخارجية؛ التأكيد على أن السياسة الخارجية ليست إلا امتدادًا للسياسة الداخلية، بمعنى أنها ينبغي أن (تخدم) السياسات العامة للدولة داخليًّا،[50] ولكن هذا الارتباط والتداخل تزايد بتأثير من العولمة وتداول المعلومات، بحيث أصبح من الصعب الفصل بين توجهات السياسة الداخلية والخارجية لأية دولة، كما أصبح من الصعب الفصل بين المؤثرات الداخلية والإقليمية بل والدولية على البيئة الاستراتيجية للدولة، وهو ما أسهم في ظهور أنماط جديدة من الأداء الدبلوماسي تعكس طبيعة العصر وتحدياته من جانب، ونظام الحكم وأهداف الدولة من جانب آخر، ولعل في مقدمتها الدبلوماسية الشاملة والدبلوماسية العامة الحديثة. ولتسليط الضوء بشكل اعمق، سنجتهد في تفصيل هذه المحددات ومناقشتها من خلال عدة نقاط وفقاً للاتي:

أولاً: هناك خطر واقعي تتعرض له المنطقة ألا وهو الإرهاب الذي تمدد على حساب عدد من دول المنطقة والذي من شأنه ان يؤثر سلبًا على الخريطة الجغرافية للإقليم كما تعارفنا عليها منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط الإمبراطورية العثمانية، وبما يؤثر سلبًا على الخريطة الإستراتيجية للإقليم، وهو ما يفرض على الأمن القومي المصري تحديات جديدة غير مسبوقة، كما يوجد في منطقة سيناء والحدود الجنوبية والغربية "جماعات الإسلام الجهادي "التي أعلنت البيعة لتنظيم ما يسمى "دولة الخلافة الإسلامية/ داعش"، مع وجود خلايا نائمة لهذه التنظيمات في العمق المصري، واستمرار محاولات تهريب السلاح والمخدرات إلى داخل العمق المصري.[51]

ثانياً: تغير العلاقة بين الحاكم والمحكوم بتأثير من احداث(الربيع العربي)، وتزايد نسبة الشباب المتعلم، وزيادة تطلعاته وطموحاته، مما أدى إلى تغير العلاقة بين الدولة ومؤسساتها من ناحية، والمجتمع ومكوناته من ناحيةٍ أخرى، وهو ما ترفضه الثورة المضادة التي تسعى إلى (شيطنة الربيع العربي)[52]، مما انعكس في شكل استقطاب حادٍّ في المجتمع المصري.

ثالثاً: أضحى للشارع المصري وللرأي العام دورا متزايداً في صياغة السياسات العامة للدولة بشقيها الداخلي والخارجي، وهو المحدد الذي كان غائبا طوال الثلاثين عام الماضية من حكم مبارك، مما أدى إلى (تناشز ادراكي) في مصر نتيجة عدم إدراك تغير القيم لدى قطاعٍ كبيرٍ من السكان، وهو قطاع الشباب.

رابعاً:تغير العلاقة بين مصر ودول منابع حوض النيل إثر الخلاف الذي نشب بشأن عدم توقيع مصر الاتفاق الإطاري لدول حوض النيل الذي تم في 14/5/2010، من جانب (خمس دول) أعضاء في (مبادرة حوض النيل) الذي أنهى ما يقرب من ثمانين عاما من الهيمنة المصرية على النيل، وشرح (مليس زيناوي) رئيس الوزراء الإثيوبي السابق معارضته لاستمرار اتفاقية عام 1929، قائلاً " هناك بعض

الأشخاص في مصر لديهم أفكارا بالية تقوم على تصور إن مياه النيل تخص مصر، لقد تغيرت الظروف وقد تغيرت للآبد"[53]، وهو ما مكن إثيوبيا من بناء (سد النهضة) الذي يؤثر سلبًا على مصر خلال فترة ملء الخزان من جانب، ويرهن الأمن المائي لمصر بإرادة إثيوبيا مستقبلا، وهو وضع خطير لم يسبق لمصر مواجهته، ويضع قيودًا على تحركات القيادة السياسية في هذا الشأن.

خامساً: نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني طوال السنوات الأربع الماضية، ونتيجة محاولات الثورة المضادة إعادة عقارب الساعة للوراء؛ تدهورت الأوضاع الاقتصادية في مصر تدهورًا غير مسبوق، وتراجع الأداء الاقتصادي إلى أدنى معدلاته، وانخفض الاحتياطي النقدي، مع تدهور الخدمات والبنية الأساسية، وتزايدت الحاجة لمزيدٍ من الاستهلاك للبترول ومشتقاته، وارتفع مستوى البطالة.[54]

سادساً:تدهورت علاقات مصر ببعض الدول الإقليمية مثل (*تركيا وقطر*)، نتيجة اختلاف التوجهات السياسية بشأن كيفية التعامل مع منظمات تيارات الإسلام السياسي، وبخاصة التيارات الجهادية، وتحديدًا تلك المنظمات الموجودة على حدود مصر الدولية في (*الشمال الشرقي*)، وتلك الموجودة في ليبيا على الحدود *الغربية*، ونتيجة علاقة قطر وتركيا بالإخوان المسلمين. فمصر وتركيا هما أكبر دولتان تضمان غالبية مسلمة في شرق البحر الأبيض المتوسط.[55] وتعد كل منهما نفسها قوة إقليمية وان الفوضى في الشرق الأوسط أدت إلى وضع العديد من العلاقات قيد الاختبار، وليس أقلها العلاقات المصرية – التركية، فبعد وقت قصير من سقوط الرئيس المصري الاسبق *محمد حسني مبارك* في عام 2011، أصبحت تركيا من المؤيدين الإقليميين الرئيسيين لمصر. لكن عندما تمت الإطاحة بالرئيس *محمد مرسي* في عام 2013، غيّرت تركيا من مسارها. ومع تولي الرئيس *عبد الفتاح السيسي* السلطة في مصر، سرعان ما أصبح الخصام بين البلدين من الخصومات الرئيسة في بلدان الشرق الاوسط.

سابعاً: تغير مفهوم الأمن نتيجة الثورة الرقمية التي شملت مجال المعلومات وتكنولوجيا المواد (النانو/تكنولوجي) والمجالات الطبية والصيدلانية (البيو/تكنولوجي) والترابط العضوي بينها وظهور مؤشرات عديدة للأمن الناعم، وما يشمله من مهددات ناعمة للأمن، مما يؤدي إلى تغيير مفهوم الجريمة، ويلقي في الوقت نفسه بأعباء جديدة على عاتق الدبلوماسية المصرية.[56]

ثامناً: تحدي النموذج المصري، ويقع على رأس ابرز التحديات التي تواجه السياسة الخارجية المصرية، وترتبط ريادية النموذج المصري بعلاقة طردية مع (قوة مصر الناعمة)، سواء ما يرتبط منها بالتعليم أو الفن أو الثقافة، أو أدوار المؤسسات الدينية مثل (الأزهر والكنيسة المصرية). وإذا كانت مصرُ قد نجحت في صياغة دورها الإقليمي في فترات سابقة عبر أدواتها النافذة من قوتها الناعمة، فإن إخفاق وتراجع دور هذه الأدوات في الفترة الحالية يمثل أحد أبرز التحديات السياسة الخارجية المصرية.[57]

المحور الرابع: ادوات استراتيجية توظيف القوى الناعمة في السياسة الخارجية المصرية

تقاس فاعلية السياسة الخارجية لأية دولة في تحقيق أهدافها على مقدار ما تمتلكه من القوة الشاملة (الصلبة والناعمة) التي تستطيع بها مواجهة تحديات البيئة الداخلية والخارجية، والاستفادة من الفرص المتاحة التي يوفرها النظامين الإقليمي والدولي، واحتواء أو تحييد القيود التي تنتج عن التفاعلات الدولية والإقليمية،[58] ورغم كل ما قيل عن تراجع الدور المصري إلا إن هناك فرص مازالت متاحة لمصر والسياسة المصرية بسبب ماتمتلكه من مقومات القوة، الصلبة والناعمة، والوسائل اللازمة لاستغلالها، فهي من بين الدول الأقوى سياسيا وعسكريا والأكثر جاذبية في محيطها الإقليمي العربي فضلاً عما تتمتع به من مقومات جيوستراتيجية.[59]

الفرع الأول: ادوات القوة الناعمة المصرية

تمتلك مصر عدداً من مصادر القوة الناعمة التي تؤهلها للعب دور اقليمي ضمن الوحدات الدولية، فموقعها الجيوستراتيجي على البحرين الابيض المتوسط والاحمر، وحضارتها الفرعونية التي تعود لالاف السنيين، وعدد سكانها الذي تجاوز المائة مليون نسمة، ناهيك عن وجود الازهر المعروف بتعاليمه الوسطية البعيدة عن التطرف والغلو، هذه المصادر قد تكون قادرة على اعادة تشكيل دورها الريادي الذي مارسته خلال حقبة الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

أولاً: الثقافة والفن والأدب

أدت الثقافة المصرية دوراً كبيراً في واقع المجتمع العربي ولاسيما في عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين، وفي الفترة التي شهدت انقطاعا في العلاقات المصرية–العربية في عقد السبعينات، على أثر زيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية، كان الدور الثقافي المصري قائماً وراسخاً بالفيلم والمسرحية والأغنية والرواية في الذهن العام، فالمقاطعة ارتبطت بعلاقات أنظمة الحكم، ولكنها لم تمتد إلى روابط الشعوب،[60] ومازالت الشعوب العربية تذكر لمصر ما قام به المدرسون والمهندسون والأطباء من مساهمة فعالة في البناء والتنمية.[61]

فالتواجد المصري سواء في المحيط الأقليمي أو الدولي، سواء أكان لعامل بسيط أو لاعب كرة، أو إستاذ جامعي، أو طبيب، أو مهندس، أو فنان، يشكل جسراً للتواصل الإنساني والاجتماعي بين الشعب المصري والشعوب العالمية، من خلال التعارف المتبادل في عادات وتقاليد وأنماط حياة كل جانب، بما يمهد لتبادل أوسع للمصالح المشتركة، فهذا الوجود له تأثير اقتصادي واجتماعي وتنموي على الجانبين.

لعلنا لا نجافي الحقيقة بالقول، من ان بعض الدساتير العربية كتبت باسهامات مصرية وعلى نحو ما فعله الخبير الدستوري "عبد الرزاق السنهوري" في (دستور الكويت)، و الدكتور وحيد رأفت في (دستور الامارات العربية المتحدة)؛ كما ان الصحافة والاعلام العربي إعتمد في جانب كبير منه على كفاءات مصرية.[62]إن الاهتمام الشعبي العربي للدور الثقافي المصري فاق الاهتمام الرسمي به، لدرجة وصلت إلى حد "العقدة" التأريخية المبالغ فيها. فقد كان ثمة خلاف أو تنافس عربي على النفوذ والريادة في حقبة الستينات في ظل مناخ عربي عام اصطلح على تسميته في الكتابات "الحرب الباردة العربية".[63]

فالحضور الثقافي المصري من خلال السلعة الثقافية التي تصدرها مصر سواء عن طريق المعلم الذي يرسل إعارةً، او (الكتاب المطبوع) الذي يصدر مادةً للتثقيف، أو عن طريق تسويق المسلسلات والأفلام والبرامج المصرية التي تبث إليها، يسهم في بلورة دور ما لمصر، بل ان المشاهد العربي يعرف أبطال مصريين بدرجة تفوق معرفته بالممثلين الذين يحملون جنسية بلدهم، ولديه *(أي المواطن العربي)* معرفة ببعض الكتاب والمؤلفين أكثر من إلمامه بالكتاب المحليين.

ووفقاً لما أورده الدكتور وحيد عبد المجيد نائب رئيس الهيئة العامة المصرية للكتاب في دراسة له عن حركة النشر في مصر، وعلى النحو الاتي: [64]

- صدر بمصر ما يقرب من نصف ما يصدر في (العالم العربي) كله من كتب، فيصدر (العالم العربي)**(20)** ألف كتاب في العام.
- صدر في مصر في السنوات الأخيرة في المتوسط نحو (**9**) آلاف كتاب في العام، أي (**750**) كتاباً في الشهر، والجزء الأكبر منه كتب دينية، على النحو الاتي: **27%** كتب دينية، **21%** علوم اجتماعية، **14%** كتب علمية، الأدب نحو **15%**، الفنون نحو **6%**، الفلسفة وعلم النفس

وفروعهما نحو 5%، التاريخ والجغرافيا والتراجم نحو 6%، اللغات والمعارف العامة نحو 3% لكل منهما.

- في الشهر الأخير من عام 2005، قلت النسبة بعض الشيء بالنسبة للمتوسط العام حيث بلغ مجموع الكتب الصادرة (742)، بحيث بلغت المعارف العامة (25) كتاباً، الفلسفة ومشتقاتها (43) كتاباً، الديانات (194) كتاباً، العلوم الاجتماعية (154) كتاباً، اللغات (26) كتاباً، العلوم التطبيقية والعلوم البحتة معاً (111) كتاباً، الفنون (41) كتاباً، الأدب (106) ، التاريخ والجغرافيا والتراجم (40) كتاباً.

أما فيما يتعلق بالإنتاج السينمائي، فقد شهد تراجعاً ملحوظا غير انه عاد وارتفع عام 2008.[65]وقام رجال أعمال خليجيون بالاستثمار في صناعة السينما المصرية في إطار أربعة تكتلات وهي "روتانا" للامير الوليد بن طلال، و "كود نيوز" للسعوديين، و "الشركة العربية" للأردنيين والعراقيين" و "الفن السابع" قليل من المصريين والباقي من الإمارات.[66]

وبذلك أسهمت الثقافة المصرية في صياغة جانب كبير من وعي ووجدان شعوب العالم عموما والعربي خصوصاً عبر إعلامها في الأدب والتاريخ والثقافة وعبر رموزها الأدبية وكتابها ومفكريها ونوابغها في العلوم الإنسانية والطبيعية مثل الروائي (نجيب محفوظ) الحائز على جائزة نوبل للأدب والذي ترجمت رواياته إلى جميع لغات العالم، ونماذج في مصر مثل (محمد عبدالوهاب وأم كلثوم وطه حسين وأحمد رامي)، وقبلهم جميعاً (رفاعة الطهطاوي، الإمام محمد عبده)، وبعيداً عن أسماء الأعلام، يبدو الأمر واضحاً في حال المؤسسات، لنتذكر مجلات مثل (الرسالة والثقافة) وقبلهما (الهلال) وكذلك (الأهرام). غير المجلات هناك (دار الكتب المصرية) وجامعة (فؤاد الأول)، القاهرة حالياً، وقبل هذه المؤسسات جميعاً (الأزهر الشريف)، هذه المؤسسات كان لها دور كبير خارج مصر، في نشر الثقافة

المصرية.[67] كما كانت اللهجة المصرية الاكثر جاذبية للشعوب العربية،فقد امتزجت الثقافة المصرية العابرة للحدود جميع مكونات الثقافات العربية المحلية، وصبغت الجميع بهويتها وطبعها وحضارتها الطاغية الحضور، فاللهجة المصرية الأكثر وضوحاً وقبولاً وفهماً، والنخب الرياضية والثقافية والفنية المغربية والتونسية عندما تكون أمام كاميرات التصوير تضطر للتحدث بالمصرية لكي يضمن وصول رسالته وحديثه للعالم العربي كله. لان اللهجة المغاربية برغم حضارتها العريقة إلا أنها تعاني من صعوبة توصيل الرسالة لصعوبتها وغموضها.[68]

ثانياً: مؤسسة الأزهر العالمية

هي المؤسسة الدينية العلمية الإسلامية العالمية الأكبر في العالم. تم إنشاء الأزهر في أول عهد الدولة الفاطمية بمصر في زمن الخليفة (المعز لدين الله الفاطمي) ثاني خلفاء الدولة الفاطمية في(360هـ/972م)، وتم اعتماده الجامع الرسمي للدولة الجديدة، ومقرا لنشر الدين والعلم في حلقات الدروس التي انتظمت فيه، إلى جانب دراسة علوم أخرى في الدين واللغة والقراءات والمنطق والفلك. وحسب التصنيف العالمي من موقع (ويبو ماتريكس) لجامعات العالم فان جامعة الأزهر حلت في المركز 74 في أفريقيا و 801 عالميا بين الجامعات والدراسة فيها قاصرة على المسلمين فقط.[69]

لم يقتصر دور الأزهر على كونه مسجدًا، أو منبراً هاماً للعالم الإسلامي، أو كونه من بين أهم جامعات العلوم الدينية في العالم، بل لعب الأزهر دورًا هامًا في العديد من اللحظات العسيرة التي مرت بها مصر والدولة الإسلامية، فقد كان له دور سياسي بارز. ففي عام 1798 قاد شيوخ وعلماء الأزهر المصريين الثورة ضد الحملة الفرنسية، على الرغم من محاولة قادة الحملة التملق إلى الأزهر وعلمائه، فكان طلاب الأزهر يطوفون بالقاهرة ويطلبون من الرجال والشباب التوجه إلى جامع الأزهر لبحث كيفية مواجهة الحملة.[70]كما طالبت لجنة مكونة من

علماء الأزهر أن يقوم المؤذنون بحثِّ المصريين على مقاومة الحملة بعد أذان كل صلاة، وتجمع في جامع الأزهر قرابة 15000 شخص من الثوار لمواجهة (الحملة النابليونية)

وكان للأزهر دور في عزل وتنصيب الولاة، إذ قام مشايخ الأزهر في عام 1805، بالتوجه إلى مقر والي مصر مطالبين بعزله وتعيين (محمد علي) بدلًا منه. كما ادى الأزهر دوراً كبيرًا خلال ثورة 1919 العرابية، حيث كانت التظاهرات تخرج من الجامع الأزهر بقيادة مشايخه.[71] ويقول (دي لاجونكيير) أحد ضباط الحملة الفرنسية على مصر، عن ثورة القاهرة الأولى: "كانت الدعوة إلى الثورة تختلط جهاراً بأذان المؤذّنين، يدعون إليها خمس مرات في اليوم مع كل صلاة".[72]

وخاض الأزهر الكثير من المعارك لتجديد وإصلاح مناهجه الدينية وضم المناهج الدنيوية إليه.كان محمد عبده من أوائل من اهتموا بإصلاح الأزهر، حيث دعا إلى إصلاح مناهج الفكر وتنمية وتجديد الاجتهاد، وإصلاح المؤسسات الكبرى التي تسعى إلى تشكيل العقل المسلم والحياة الإسلامية. كما دعا إلى إصلاح اللغة، وإصلاح نظام التدريس والامتحان بالأزهر.وبصدور القانون رقم 103 لسنة 1961 تحول النظام التعليمى في الأزهر إلى النظم التعليمية الحديثة، وتوسع الأزهر في نوعيات وتخصصات التعليم والبحث العلمي للبنين والبنات على السواء، وضم إلى الكليات الشرعية والعربية كليات للطب وطب الأسنان والصيدلة والعلوم والتربية والهندسة، والإدارة والمعاملات، واللغات والترجمة ويتلقى طلابها قدراً لا بأس به في العلوم الدينية، لتحقيق المعادلة الدراسية بينهم وبين نظرائهم في الكليات الأخرى.[73]

ولم يقتصر استقطاب الأزهر على الطلاب العرب، إذ يشكل الشباب الاندونيسي والماليزي ثلث طلبة الأزهر البالغ عددهم (50000) والتي لدولهم علاقات دينية مع الأزهر وتعود بتاريخها إلى قرون مضت. ويدرس هؤلاء العلوم

الدينية التقليدية، بما في ذلك الفقه، والمنطق، والحديث، والقواعد العربية، والفلسفة، والبلاغة.[74] ومن هنا يصبح الأزهر مصدر للتقارب والتأثير بسبب الأفكار والإيديولوجيات الاسلامية السمحة التي يحملها مئات الآف من الشباب المسلم الواعي والتي تشكل قوة ضغط في مجتمعاتهم لحمل النخب السياسية الى تبني سياسات متهادنة مع القرارات او السياسة الخارجية المصرية.[75]

واخيراً، ونتيجةً طبيعة الدور التاريخي الذي أداه على مر الأزمان، اصبح الأزهر ملاذًا ومرجعية يأوي إليها كل المصريين على اختلاف توجهاتهم، مما أهله لأن يكون أحد الضمانات الأساسية لوحدتهم على مر التاريخ، وتطلعات الشعب المصري ونشر الفكر الأزهري الوسطي المستنير، ليظل دومًا رأس القوة الناعمة للإسلام والمسلمين حول العالم.

ثالثاً: الدبلوماسية (التقليدية والشعبية)

1.الدبلوماسية التقليدية

تنشأ القوة الناعمة جزئياً مما تقوم به الحكومة على صعيد العلاقات والاتصالات الخارجية من خلال وسائل الدبلوماسية التقليدية، التي تسمى احيانا بـ(دبلوماسية الصالونات)،وهو ما حقَّقه النظام المصري في مجال السياسة الخارجية بعد فترة اضطربت فيها العلاقات مع قوى دولية وإقليمية عدة. فقد أعطت الحكومة المصرية في سياستها الخارجية دوراً مهماً للدبلوماسية التقليدية، والذي تمثَّل في تبني استراتيجية توسيع قاعدة هذه العلاقات بما عُرف بـ «الاتجاه شرقاً»، وتحديداً نحو قوى صاعدة: روسيا، الصين، اليابان، الهند، كوريا الجنوبية.[76] حيث عملت مصر على بناء شبكة علاقات اقليمية ودولية موظفة بذلك خبرتها في اطار الدبلوماسية التقليدية، ويمكن لنا تلمس ذلك على عدة اصعدة وقضايا منها مايأتي:

أ.عودة مصر الى الاتحاد الأفريقي

جاء قرار عودة مصر بعد تعليق عضويتها في أعقاب التغيير السياسي الذي حصل في 30/حزيران/2013, وتولى المشير عبد الفتاح السيسي مقاليد السلطة، تتويجاً لجهود الدبلوماسية المصرية الكبير لإعادة مصر الى مكانتها في القارة الأفريقية بشكل عام،ودول حوض النيل بشكل خاص. وكانت المشاركات المتواصلة للقيادة السياسية في قمم الاتحاد الأفريقي والجولات الدائمة التي تقوم بها الدبلوماسية المصرية الى دول القارة, حيث تضطلع مصر بدور ملموس على صعيد وضع أسس السلم والأمن بالقارة.ويعتبر توجه مصر في إفريقيا توجها استراتيجيا, فلا غنى لمصر عن أفريقيا ولا غنى لأفريقيا عن مصر,[77] وبالتالي كان هناك اهتمام وسعي لبناء علاقات أفريقية على أسس جديدة تقوم على تحقيق المصالح المشتركة دون الإضرار بمصالح أي طرف وتبني قضايا القارة دوليا, كما سعت مصر لفتح صفحة مع أشقائها الأفارقة تعتمد روح التعاون، وتحركت مصر مع إثيوبيا وتوصلت الدولتان لتوقيع الاتفاق الإطاري، وهو ما أكد التوجه المصري، حيث وقعت كل من مصر وإثيوبيا والسودان اتفاقا إطاريا بشأن سد النهضة، بالإضافة إلي التحضير لاتفاقات تعنى بقواعد تشغيل السد وتحفظ حقوق مصر المائية وحق إثيوبيا في التنمية على أساس مبدأ المكاسب المشتركة للجميع. وتتواصل الاتصالات والاجتماعات الثلاثية والسداسية سواء لوزراء الخارجيةأو بالاشتراك مع وزراء الري من أجل وضع كافه الدراسات.[78]

كما تأسست الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية في تموز/ 2014، لدفع علاقات الشراكة والتعاون مع الدول الأفريقية من خلال تقديم الخبرة الفنية في مختلف التخصصات. وعلى هامش القمة الإفريقية الأخيرة تم انتخاب مصر عضوا في مجلس السلم والأمن الإفريقي لمقعد الثلاث سنوات(2016–2018)، عن إقليم الشمال، وذلك بتأييد47 دولة من دول الاتحاد الإفريقي.[79]

ب. العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن

في احد أهم النجاحات للدبلوماسية المصرية فازت مصر بمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2016–2017،وهو ما عكس تأكيد ثقة المجتمع الدولي في مصر وقدرتها علي تحمل مسئوليتها في حفظ السلم والأمن الدوليين، وعلى الدفاع عن القضايا الإفريقية والعربية وقضايا دول (العالم الثالث) داخل المجلس،حيث قاد وزير الخارجية سامح شكري حملة دبلوماسية لفوز مصر بمقعد شمال إفريقيا في مجلس الأمن الدولي للمرة الخامسة في تاريخ المجلس وتسلمت مقعدها منذ بداية عام الماضي، وتتصدر اهتماماتها القضايا الإفريقية والإقليمية وتترأس(3 لجان في مجلس الأمن) وتتمثل اللجان الثلاث في (اللجنة المعنية بمكافحة الإرهاب، واللجنة المعنية بمتابعة نظام العقوبات الخاص بالعراق، واللجنة المعنية بمتابعة نظام العقوبات الخاص بالكونغو الديمقراطية)، كما ترأست مصر أعمال المجلس خلال شهر آيار /2016 وقام وفد من أعضاء مجلس الأمن بزيارة لمصر.[80]

ج. مكافحة الإرهاب

طالبت مصر في أكثر من مناسبة بضرورة تكاتف المجتمع الدولي لمحاربة التطرف والإرهاب، ونجحت في وضع قضية مكافحة الإرهاب على أجندة المجتمع الدولي بقوة نظرا لأن ما شهدته المنطقة من أحداث إرهابية على مدار الفترة الأخيرة أكد صحة الرؤية المصرية ودقتها فيما يتعلق (*بأولوية مكافحة الإرهاب، وضرورة عدم التفرقة بين تنظيمات وأخرى*). كما تمكنت مصر من خلال عضويتها في التحالف الدولي ضد داعش من إبراز خطورة الإرهاب والتنظيمات المتطرفة و الدعوة للوسطية وتقدم اسهامات كبيرة على مستوى محاربه الفكر المتطرف وقطع التمويل.[81]

وتعاملت وزارة الخارجية المصرية مع ظاهرة الإرهاب على عدة مستويات شملت المستوى الثنائي والإقليمي والدولي، وإبراز التجربة المصرية في مواجهة الإرهاب، وخاصة في المجال الفكري والتوعية الدينية من خلال الدور الرائد الذي تضطلع به مؤسسة الأزهر.

د.العلاقات المصرية – العربية

علاقات مصر العربية تزداد يوما بعد يوم قوةً وتناميا، حيث عادت مصر لتحتل دورها العربي الإقليمي، وكان الالتفاف من جانب غالبية الدول العربية حول مصر ما بعد الثلاثين من حزيران/ 2013والدعم المعنوي والمادي الهام الذي تم تقديمه عقب تولي الرئيس السيسي مقاليد الرئاسة، كما ترأست مصر القمة العربية التي عقدت في شرم الشيخ/2015،في ظل التحديات التي تواجه الأمة العربية. وجاء مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي في آذار (مارس) /2015، ليعكس إقبال العالم على مصر واستعداده للتعاون معها.[82]

ذ. العلاقات المصرية –الأمريكية

شهدت العلاقات المصرية الأمريكية حالة من الاضطراب عقب التغيير السياسي في الثالث من تموز/2013، أي بعد مضي أيام قليلة على انطلاق التظاهرات الاحتجاجية ضد حكم (محمد مرسي) الذي كان قد أنهى عامه الأول تقريبا في الحكم، واتجه الجيش المصري إلى حل حكومة (محمد مرسي) وتعليق الدستور وتعيين كبير قضاة المحكمة الدستورية العليا، (عدلي منصور) رئيسا مؤقتا للبلاد، بانتظار إجراء انتخابات رئاسية جديدة.[83] وقد حرص الرئيس السابق (اوباما)على عدم وصف إنتقال السلطة في مصر بالانقلاب، حتى لا تضطره القوانين الأمريكية –

التي تنص على ضرورة تعليق أي مساعد عسكرية أو اقتصادية في حال إطاحة أي جيش بحكومة منتخبة – لقطع المعونة.[84]

وقد وصف وزير الخارجية الأمريكي السابق(جون كيري) في مؤتمر صحفي عقده في القاهرة في تشرين الثاني/2013، العلاقة مع مصر بالصداقة والشراكة، وتعهد باستمرار التعاون مع الحكومة المؤقتة. وكان الوزير كيري قد ذكر في وقت سابق إن القوات المسلحة المصرية تدخلت بناء على دعوة الملايين من الشعب.[85] وإن ما حدث في 30 حزيران هو استعادة المسار الصحيح للثورة المصرية من جديد نحو الديمقراطية، وسيحدد مدى نجاح خارطة الطريق التي وضعها الجيش للانتقال الديمقراطي مستقبل العلاقات المصرية–الأمريكية.[86]

ج. روسيا والصين والنمور الأسيوية والتوجه نحو الشرق

نوعت مصر علاقاتها الدولية من خلال العديد من الشراكات المهمة مع دول محورية في مقدمتها روسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية واندونيسيا وماليزيا. فعلي صعيد العلاقات مع روسيا، فإنها تمر حاليا بحالة من النشاط ودعمتها الزيارات المتبادلة لزعيمي البلدين وعقدت لقاءات دبلوماسية أظهرت التوافق بين البلدين بما أسهم في إيجاد مساحة كبيرة مشتركة تلاقت فيها الاتجاهات حيال عدد من الملفات الإقليمية. وقد بدأ على أرض الواقع تفعيل الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين من خلال اللجان المشتركة. وعلى الرغم من حادث سقوط الطائرة الروسية فوق سيناء إلا أن مجالات التنسيق والتعاون في أفضل حالاتها. وتنظر روسيا لمصر باعتبارها (مركز صناعة القرار في الشرق الأوسط)والبقعة الجيوستراتيجية الأساسية في المنطقة، رافضة كافة مساعي نقل مركز الثقل التقليدي للمنطقة الى الأطراف الأخرى، وتؤكد موسكو هذه النظرة في كل المناسبات، ناهيك عن دعم العلاقات بشكل أوسع فيما يتعلق بالاتفاق المصري الروسي بشأن إقامة محطة (الضبعة النووية).[87]

ح. الدائرة الأوروبية.. نحو شراكة حقيقية

تحركات هامه قامت بها مصر ودبلوماسيتها على مستوى القارة والدائرة الأوروبية، حيث كانت محورا هاما من محاور عمل الخارجية المصرية، كما ادت الزيارات التي قام بها الرئيس الى عدد من دول الاتحاد الأوروبي دورا في التقارب. وقد قامت وزارة الخارجية بتحرك كثيف مع الاتحاد الأوروبي لتصحيح المعلومات الخاطئة لديهم عن الأوضاع الداخلية في مصر، كما كانت الجولات التي قام بها وزير الخارجية على مستوى القارة في التأكيد على أهمية التعاون المصري الأوروبي على المستويات السياسية والاقتصادية والمشاركة في معظم الفعاليات والتنسيق السياسي في مختلف الملفات الإقليمية والدولية وفي مقدمتها الإرهاب.[88]

2.الدبلوماسية الشعبية

تستهدف الدبلوماسية الشعبية مخاطبة الشعوب والرأي العام، وهي بذلك تختلف عن الدبلوماسية التقليدية المعنية فقط بالحكومات، حيث استخدمها (Edmund Gullion) إدموند كاليونالباحث في مركز (Murro) للدبلوماسية الشعبية في جامعة (Tufts) الأمريكية عام 1965م، كمفهوم جديد بقوله إن الدبلوماسية الشعبية مفهوم "يتناول تأثيرات المواقف العامة في تشكيل وتنفيذ السياسات الخارجية. وهو يشمل أبعاداً من العلاقات الدولية تقع فيما وراء الدبلوماسية التقليدية، كقيام الحكومات بزراعة وغرس رأي عام في البلدان الأخرى، والتفاعلات بين الجماعات الخاصة ومصالحها في بلد مع بلد آخر، وكتابة التقارير والإبلاغ عن الشؤون الخارجية وتأثيراتها في السياسة العامة، وكذلك عمليات التواصل مع هؤلاء الذين يشكل الاتصال وظيفتهم الأساسية كالدبلوماسيين، والمراسلين الأجانب، والعاملين في مجال التواصل والتبادل الثقافي".[89]

وعليه تشير الدبلوماسية الشعبية الى كل الجوانب والانشطة التي تنخرط فيها الخارجية المصرية بهدف رعاية المصالح القومية المصرية على الصعد الرسمية وغير

الرسمية، بما في ذلك الاعلام، والفن، والدعم التنموي، والتبادل العلمي والثقافي، والمؤتمرات والندوات الحوارية، ونسوق مثلاً من الامثلة الكثيرة التي تزخر بها الدبلوماسية الشعبية المصرية وآخرها المؤتمر الدولي الجماهيري الذي نظمته (*دار الافتاء المصرية*) تحت عنوان "*التكوين العلمي والتأهيل الإفتائي لأئمة المساجد للأقليات المسلمة* " بتاريخ **18/10/2016**، وهي تهدف الى امرين اساسين هما أولاً: دعم الريادة الاسلامية المصرية وتحسين صورة مصر وتوضيح سوء الفهم الذي قد ينشأ في الدول والمجتمعات المختلفة حول مكانة مصر العربية والاسلامية والإقليمية والدولية، ثانياً: تجديد الخطاب الديني وتنقيته من آثار الغلو والتطرف اقليميا وعالمياً.[90]

وضمن هذا الجانب دأب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في عدد من زياراته الرسمية على اصطحاب عدداً من الفنانين والإعلاميين والصحفيين المشهورين من اجل تحسين صورة مصر خارجياً، فضلاً عن الترويج لاهداف السياسة الخارجية المصرية والفهم والاطلاع والتأثير على المواطنين وصناع الرأي الاجانب وتوسيع الحوار بين المواطنين المصريين والمؤسسات ونظرائهم في الخارج.

رابعاً: المساعدات الخارجية

تعد المساعدات الخارجية واحدة من أهم أدوات السياسة الخارجية للدولة وهي طريقة لشراء النفوذ لدى الحكومات الأجنبية،[91]لذا فقطع هذه المساعدات لمعاقبة سلوك ما قد يضر بمصلحة الدولة المساعدة، وبذات المنطق كتب (هانز مورغنثاو) يقول إن معظم المساعدات تعطى لأغراض سياسية بغية تقويض الحكومات الفاشلة او لدعم وتعزيز قوة الحلفاء والاشتراك في تقسيم العمل من اجل أمن افضل، أو لإبراز قوة الدولة من اجل التأثير النفسي السيكولوجي، أو من اجل دفع الثمن لقاء خدمات سياسية. وبذلك فان المساعدات الخارجية

لاتختلف عن السياسة الدبلوماسية او العسكرية أو الدعائية لكون جميعها تمثل أسلحة داخل مستودعات الأسلحة السياسية للدولة.[92]

من نافلة القول، ان المساعدات الخارجية يقصد بها إعادة تكوين البيئة الخارجية مما يسهم في تحقيق المصالح المصرية في المنظور القريب، ففي المجال العسكري يمكن استخدام المساعدات في سبيل تغيير موازين القوى لصالح دولة ما، او لصالح الامن والسلم الدوليين، وهو ما يحدث في دعم مصر (لقوات اللواء حفتر) في ليبيا لصالح استقرار ووحدة تراب ليبيا، للتصدي ومحاربة الارهاب العابر للحدود. وفي المجال الاقتصادي تستطيع المساعدات ان تدعم الاقتصادات الناشئة في دول مثل أفريقيا، حيث تسهم مصر في تدريب وتطوير الكوادر الطبية والزراعية والفنية. كما تسهم المنح التعليمية التي تقدمها مصر للعديد من الدول ومنها العراق الى تعزيز العلاقات الثنائية وخلق جيل شبابي يشارك في نقل الثقافة والقيم المصرية، وبالتالي اتخاذ مواقف سياسية محددة سلفا تفيد سياسات ومصالح مصر في البلد المستهدف. فعلى سبيل المثال، تمنح مصر للعراق سنوياً (35) مقعداً للدراسات العليا وفي مختلف الاختصاصات عدا عددٍ لابأس به من الدورات التدريبية والتطويرية في عدد من المجالات الطبية والزراعية والفنية...الخ.[93]

من خلال ما تقدم نرى ان مصر تسعى الى تكوين حالة من الخطاب الاحادي الموجه الى الجمهور والذي يروج لسياساتها ومفاهيمها من اجل اقناع صناع القرار واصحاب الرأي والنخبة في البلد المستهدف بخطابها وأفكارها وسياساتها.

خامساً: دور الحضارة الفرعونية في تعظيم القوى الناعمة المصرية

تمتاز الحضارة المصرية بأنها تختصر أزمنة عديدة وثقافات بعيدة جعلت مصر إيقونة ومهوىً للزائرين، إضافة لطبيعة الإنسان المصري المبدع بقدراته العالية التي أسست هذه الحضارة المادية والمعنوية والأدبية.[94]وفي هذا الصدد، تؤكد

الدكتورة (هدى زكريا) إستاذة علم الاجتماع السياسى بكلية الآداب جامعة الزقازيق أن المصريين الفراعنة أول من استخدم القوة الناعمة وظهر ذلك فى معاملات التجار فى العصور القديمة واستقبالهم للتجار من الدول الأخرى والترحيب بهم ، وفى عصر المماليك أطلق على التجار المصريين أفضل تجار لطهارة لسانهم ولغتهم واختيار كلماتهم المجاملة.[95]

وتعد مصر من أبرز الدول السياحية في العالم بما تستحوذ عليه من أعداد السائحين الوافدين في العالم، وتميزها بوفرة المزارات السياحية على اختلاف أنواعها، وانتشار المعابد والمتاحف والآثار والمباني التاريخية والفنية والحدائق الشاسعة على أرضها، ويعود تاريخ السياحة في مصر إلى المصريين القدماء، واستمرت كوجهة ومقصد سياحي مرغوب على مدار القرون الماضية وخلال التاريخ المعاصر.واختارت منظمة اليونسكو (ست مواقع تراثية ثقافية مصرية) متنوعة ما بين (مصرية قديمة وقبطية وإسلامية) بالإضافة إلى موقع للتراث الطبيعي وذلك ضمن قائمة مواقع التراث العالمي.[96]

كما تنتشر بربوع مصر آثار ومقدسات الديانات السماوية الثلاث سواء الاسلامية أو المسيحية أو اليهودية والتي يفد إليها الآلاف من الزائرين فيما يعرف بـ(السياحة الدينية)، وتعد السياحة الدينية احدى انواع النشاطات الترفيهية والروحية التي يمارسها الانسان بغرض التعارف ومعرفة تجارب وعادات الشعوب الاخرى، فمنها المعالم الإسلامية التاريخية مثل مسجد (سيدنا الحسين ومسجد ابن طولون والجامع الأزهر الشريف)، والعديد من المباني والقلاع التي تسجل تاريخ مصر الإسلامي ومنها قلعة صلاح الدين بالقاهرة وقلعة قايتباي بالإسكندرية وقلعة نخل بسيناء.[97] .وكذلك المواقع المسيحية القديمة التي تسجل مسار العائلة المقدسة مثل كنيسة القديس سيرجيوس التي لجأت إليها العائلة المقدسة أثناء لجوئها إلى مصر والكنيسة المعلقة ودير سانت كاترين ودير الأنبا أنطونيوس مؤسس الرهبنة

ودير الأنبا بولا في البحر الأحمر ودير درونكا بأسيوط والعديد من الأديرة والكنائس الأثرية الأخرى.[98] كما يقع على أرضها عدة مواقع ذات دلالة دينية يهودية مثل جبل موسى بسيناء وكنيسبن عزرا وكنيس شعاري شمايم بالقاهرة وكنيس إلياهو هانبي وكنيس إلياهو حزان بالإسكندرية[99].

وأخيراً فإن مصر تجتذب سنوياً أكبر عدد من السياح العرب مقارنة بغيرها من الدول العربية، رغم خسارة مصر عاملاً أساسياً من عوامل جاذبيتها التاريخية وقوتها الناعمة، الا وهو كونها شعاراً يتحلق حوله المصريون ناهيك عن العرب. لم تعد مصر تملك شعاراً يضاهي شعار 'النهوض القومي'[100] الذي رفعته في عصر الزعيم جمال عبدالناصر، أو حتى شعاراً فضفاضاً في مستوى 'السلام والانفتاح'[101] الذي رفعته في عصر الرئيس السادات. وتحاول مصر من خلال رئيسها عبد الفتاح السيسي في تقفي آثار اسلافه في إيجاد شعارٍ يجتمع حوله العرب بشكل خاص والغرب بشكل عام وهو شعار مكافحة الارهاب، وهو الشعار الذي تحاول من خلاله تحقيق الاستقرار الداخلي وتلمس مكانتها الاقليمية والدولية.

الخاتمة

تشكل استراتيجية توظيف القوة الناعمة أحد الوسائل الاساسية في نجاح السياسة الخارجية للدول من حيث قدرتها على جذب الاخرين من اجل تحقيق بعض الاهداف والسياسات المرسومة وربما تعد الاخطر في اختراق سيادة الدول من حيث قوة تأثيرها على الاطر الايديولوجية التي تشكل الوعي الجمعي للشعوب. ورغم التحديات التي تواجه السياسة المصرية سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي في ظل المتغيرات الدولية، الا ان هناك فرص واعدة متاحة لها لتاخذ مكانتها المتميزة على الساحة الاقليمية والدولية، بسبب امتلاكها لقاعدة واسعة من القوة الناعمة تتمثل في حضارتها وارثها الثقافي وموقعها الجيواستراتيجي ومؤسستها الدينية (الازهر) التي تعكس الاسلام الوسطي.

هناك تحديات كثيرة ومتغيرات دولية عديدة تستلزم من جانب الدولة المصرية استنهاض ادوات ووسائل قوتها الناعمة واستعادة تأثيرها ونفوذها في محيطها الإقليمي والعربي، فالريادة التي حظي بها الاعلام والفن المصري على سبيل المثال، لعقود عدة باتت تواجه منافسة لصالح بلاد أخرى، والمكانة الثقافية التى حافظت مصر عليها منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى سبعينيات القرن الماضى وكذلك المكانة السياسية التى حظيت بها مصر فى قارتها الإفريقية باتت تنازعها فيها دول أخرى، فهناك تبدل للأدوار الإقليمية، ما بين صعود وهبوط.

تسعى مصر لتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية وإعادة دورها الطليعي من خلال ايلاء الاهمية القصوى لتوسيع نفوذها الثقافي واللغوي والدبلوماسي بالمقدار الذي توليه لتعظيم قدراتها العسكرية وتحديث ترسانتها من الاسلحة التقليدية.

وخلاصة القول، نكرر طرح ذات السؤال الذي طرحه (كينث والتز) في اطروحته الموسومة (الانسان والدولة والحرب)، في السياق الذي ناقش فيه مطارحات السلام بين الامم (ص 166)،والذي مفاده (لم كل هذا؟)إن هذا كله من اجل السلام، او على نحو أدق، من اجل الحفاظ على قيمنا (القوة الناعمة عبر الازمان) باستراتيجيات سلمية قدر المستطاع.

The Strategy for the Use of Force in Foreign Affairs
(Egypt after the Mubarak regime: an analytical study)

Professor Assistant
Dr.ALI HUSSIEN HAMAD
alidr.hussein@gmail.com

Abstract

(January 25, 2011) represented a real opportunity to bring about fundamental changes in Egyptian foreign policy and to start a new phase that would cut off all the negative and problematic aspects of Egyptian politics in the period before the revolution. Through the employment of Egypt's huge balance and the role of historical is a civilization rooted in the roots of thousands of years and Islamic reference represented over more than a thousand years the Islamic medium of religion in the start of vision and tools to achieve the

Egyptian national interest, and safeguarding Egyptian national security in its comprehensive sense.

The research attempts to answer a central question: Is there a role for Egyptian soft power in the Islamic world in general and in the Mediterranean region in particular?

In the answer to the above question, the research will provide a basic hypothesis: "Egyptian soft power has a role and influence in the Islamic world in general and in the Middle East in particular, but the effectiveness of this role and influence varied according to the different tools and times, and the reflection on the ground."

The research is based on several approaches to achieve the desired results. The analytical approach to the contents of the Egyptian discourse will be relied upon, which helped to gain insight into the nature of Egyptian foreign policy and its position on the use of soft power. And adopted a comparative approach to demonstrate Egypt's use of solid power and its use of soft power in the Middle East region.

Keywords: employment strategy, soft power, January 25 events in Egypt, techno-information revolution, diplomacy, Egyptian foreign policy.

1أستاذ الدراسات الإستراتيجية المساعد ، قسم الاستراتيجية /كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين، البريد الالكتروني:alidr.hussein@gmai.com

2 جبران مسعود، معجم الرائد، ط 7، دار العلم للملايين، بيروت –لبنان، 1992، ص 867.

3 أحمد رضا، معجم متن اللغة، المجلد 5، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1960، ص 778.

4See: oxford word power, Helen Worn, oxford university press, 1998, p (648).

5 See: Ibid.

6 الولايات المتحدة الأمريكية وإمكانيات الاستمرار في تبوء قمة النظام العالمي، دراسات، (المكان ودار النشر: بلا)، العدد (111)، شباط 1997، ص(9).

7 حسين علي بحيري،القوى الناعمة: مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 46، السنة الرابع، اكتوبر– 2008، ص 5.

8 اندروبوين/ جوزيف ناي يتحدث عن الربيع العربي و السلطة في القرن الحادي والعشرين/مجلة المجلة/28تموز/2011http://arb.majalla.com/2011/07/article2156

9نورهان الشيخ، السياسة الخارجية المصرية وتحديات ما بعد الثورة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،القاهرة، العدد 79، السنة السابع، يوليو، 2011، ص 5.

10عماد الدين شاهين، الثورة المصرية: قلة التعبئة الجماهيرية وروح ميدان التحرير، مجموعة باحثين، الربيع العربي الانتفاضة والاصلاح والثورة، ت: لطفي زكراوي، تحرير: يوسف محمد الصواني ريكاردو رينية لاريمونت، الطبعة الأولى، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2013، ص 92.

11محمد العجاتي، الحركات الاجتجاجية في مصر: المراحل والتطور، الحركات الاجتجاجية في الوطن العربي (مصر–المغرب–لبنان–البحرين) تحرير عمرو الشوبكي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011، ص 232.

12علي ليلة، لماذا قامت الثورة؟ بحث في أحوال الدولة والمجتمع، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، الطبعة الأولى، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2012، ص 34–35.

13محمد حسنين هيكل، مصر الى أين؟ مابعد مبارك وزمانه، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2012، ص 165.

14ريتشارد هاس وآخرون، إستعادة التوازن إستراتيجية للشرق الوسط برسم الرئيس الجديد، ت: سامي العكعكي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان، 2009 ، ص 234– 235.

15جاويد مسعود واوشا ناتاراجان، التحول الديمقراطي والاصلاح الدستوري في مصر واندونيسيا، الربيع العربي في مصر الثورة ومابعدها، تحرير: بهجت قرني، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012، ص 292.

16انطوان بصبوص، التسونامي العربي، ت: جورج كتورة، الطبعة الأولى، الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات، بيروت، لبنان، 2013، ص 91.

17عماد الدين شاهين، مصدر سبق ذكره، ص 95.

18 محمد العجاتي، مصدر سبق ذكره، ص 216– 217.

19 المصدر السابق،ص211.

20جلبير الاشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ط1، دار الساقي، بيروت، 2013، ص 122.

21 نقلاً عن:لويد س جاردنر، مصر كما تريدها أمريكا من صعود ناصر الى سقوط مبارك، ت: د.فاطمة نصر، الطبعة الأولى، مكتبة الاسرة، القاهرة، مصر، 2013، ص 228– 229.

22جاويد مسعود وناتاراجان، مصدر سبق ذكره ، ص 292.

23حينما أحكمت (إسرائيل) حصارها على غزة كانت مصر إحدى أضلع الحصار، ورضى النظام المصري أن يتبنى موقفا لا إنسانيا ولا قوميا، وحينما بدأ إنفصال السودان عن شماله – مع ما يحمله ذلك من تهديد

مباشر للأمن القومي المصري- لم تحرك مصر ساكنا، وحينما بدأت القواعد الغربية تنتشر في الخليج العربي، لم يكترث النظام المصري وكأن الأمر لا يعني مصر. ينظر:على ليلة، مصدر سبق ذكره، ص 43.

24المصدر السابق،ص44.

25آن م. ليش، تركيز القوة يؤدي الى الفساد، القمع ثم المقاومة، الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها، تحرير: بهجت قرني، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 2012، ص 70.

26المصدر السابق، ص 71.

27عماد الدين شاهين، مصدر سبق ذكره، ص 97.

28شيماء حطب، محددات مسار التحول الديمقراطي في مصرِ، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2012، ص 463.

29توفيق المديني، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، الربيع العربي....إلى اين؟ افق جديد للتغيير الديمقراطي، تحرير: عبد الاله بلقزيز، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011، ص 59 .

30هشام العضوي، الاسلاميون في السلطة: حالة مصر، التغيير في الوطن العربي اي حصيلة؟، تحرير: عبد الاله بلقزيز، الطبعة الاولى، مركز دراسات الحدة العربية، بيروت، لبنان، 2013، ص 150.

31جلبير الاشقر، مصدر سبق ذكره، ص 192.

32احمد يوسف وآخرون، حال الامة العربية 2011-2011 معضلات التغيير وآفاقه، تحرير: أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012، ص 45.

33مصطفى محمد جاسم العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 150.

34عماد الدين شاهين، مصدر سبق ذكره، ص 90.

35د. طه حميد العنبكي، حصاد التغيير بين سطوة الولايات المتحدة الأمريكية وإرادة الشعوب العربية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 7 ، تشرين اول/2013، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، ص 114.

36مجدي حماد، ثورة مصر مشروع نهضة عربية، الكتاب الاول: اسقاط النظام، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، بيروت، 2012، ص 53.

37عماد الدين شاهين، مصدر سبق ذكره، ص 107.

38توفيق المديني، مصدر سبق ذكره، ص 62.

39انطوان بصبوص، مصدر سبق ذكره، ص 94.

40فيليب هوارد ومزمل حسين، مصر وتونس: دور وسائل الاعلام الرقمية، تكنلوجيا التحرر وسائل الاعلام الاجتماعي والكفاح في سبيل الديمقراطية، تحرير: لاري دايموند ومارك بلاتنر، الطبعة الأولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2013، ص 205.

41المصدر السابق، ص 217.

42نديم منصوري، الثورات العربية بين المصالح والمطامع قراءة تحليلية، ط 1، بيروت 2012، ص 25.

43وكيليكس: واشنطن تمول منظمات مصرية تدعو للديمقراطية، موقع ويكيليكس بالعربي: خفايا وأسرار السياسة العالمية، http://wikileaks-ablogspot.com/2011/01/blog-post_28.html

44المصدر السابق.

45. وليد بن عبد الله الهويريني، عصر الإسلاميين الجدد: رؤية لابعاد المعركة الفكرية والسياسية في حقبة الثورات العربية، الطبعة الأولى، البيان، الرياض، 2013، ص 31.

46د. وليد بن عبد الله الهويريني، مصدر سبق ذكره، ص 72.

47التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، أعمال المؤتمر السنوي الثاني والعشرين للبحوث السياسية (30-31ديسمبر/ 2008)،الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ، 2011، ص 7.

48د. مبارك مبارك احمد،السياسة الخارجية المصرية بعد عام من حكم السيسي، مقالة منشورة في 31/5/2015، على الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/3473

49د. نورهان الشيخ، السياسة الخارجية المصرية وتحديات ما بعد الثورة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 79، السنة السابعة/يوليو 2011، ص 5.

50. السفير عزمي خليفة، محددات وتحديات سياسة مصر الخارجية، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، مقال منشور في 15/3/2015، على الرابطhttp://www.rcssmideast.org/Article/3191

51المصدر السابق.

52تحديات مصر طويلة الأمد- صياغة المشهد في المرحلة مابعد مبارك، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، تعليق عمرو عبد العاطي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2011، ص 42.

53نقلاً عن :المصدر السابق، ص 59.

54السفير عزمي خليفة، مصدر سبق ذكره.

55السياسة الخارجية المصرية بين محددات الداخل وتحديات الخارج، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، منشور بتاريخ 18/1/2016، على الرابط: http://mcsr.net

56المصدر السابق.

57د. مبارك مبارك أحمد، مصدر سبق ذكره.

58ياسر زيادة، تحديات السياسة الخارجية المصرية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية/ http://www.eipss-eg.org

59د. هدى ميتكيس ،التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2008، ص 133.

60د. حسن أبو طالب، عروبة مصر بين التاريخ والسياسة، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2004، ص 107.

61أنظر: د. مصطفى الفقي، "دور مصر العربي" في د. أسامة الباز "مصر في القرن الواحد والعشرين"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1996، ص 235.

62إنظر محمد عز العرب، الدور الإقليمي لمصر وواقع الخليج العربي، في التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، مصدر سبق ذكره، ص 144.

63انظر: د. أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية–العربية: دراسة استطلاعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1988.

64أنظر في هذا الإطار: مداخلة د. وحيد عبد المجيد في "الدور الثقافي لمصر.. بين الواقع والطموحات" حلقة نقاش نظمها المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 30 نوفمبر/ 2006.

65د. عبد المنعم السعيد، "أخبار سعيدة عن السينما المصرية"، نهضة مصر، القاهرة، 13يناير/2009.

66د. مدحت العدل، في حلقة نقاش "الدور الثقافي لمصر...بين الواقع والطموحات"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 30 نوفمبر/2008.

67حلمي النمنم، القوة الناعمة..ما قبل وما بعد، مقال منشور على الانترنت في 28/2/2016، على الرابط التالي:http://www.elwatannews.com/news/details/998620

68فهمي شراب، القوة الناعمة المصرية، مقال نشر على الانترنت في 08-07-2016 .

69وكيبيديا، الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org/wiki.

70يوسف منيع، الأزهر: مؤسسة الدولة أم مؤسسة الأمة؟، مقالة نشرت في 17/4/2016، على الرابط : http://ida2at.com/azhar-state-enterprise-or-institution-of-the-nation

71إحسان الفقي، الأزهر والسلطة، مقالة منشورة على الانترنت، في 7/1/2015، على الرابط: altagreer.com/

72إحسان الفقي، مصدر سبق ذكره.

73إحسان الفقي، مصدر سبق ذكره.

74Daniel Del Castillo, A 1,000-Year-Old University Takes on a New and Troubling Role, Chronicle of Higher Education. 5/11/2001, Vol. 47 Issue 35, p 47.

75A.Chanfi Ahmed, Istamic Mission in Sub-Saharan Africa. The perspectives of Some "ulama" associated with Al-Azhar University (1960-1970), p 348-49 Koninklijke Brill NV, Leiden, 2001.

76السيد أمين شلبي، السياسة الخارجية المصرية: الإنجازات والتحديات، مقال منشور في جريدة الحياة الصادرة في 11/6/2016 ، على موقع الجريدة الالكتروني:
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers
77محمد العجرودي، السياسة الخارجية المصرية إعادة التوازن والانفتاح على الجميع، مقال منشور على موقع الاهرام الالكتروني: http://www.ahram.org.eg/News
78المصدر السابق.
79محمد العجرودي، مصدر سبق ذكره.
80المصدر السابق.
81المصدر السابق.
82السيد أمين الشلبي، مصدر سبق ذكره.
83جيرمي شارب، مصر في ازمة: موضوعات تعني الكونغرس الأمريكي، مجلة دراسات باحث، العدد 44 ، 2013، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، ص .153
84أحمد دياب، المواقف المتراوحة: المأزق الدولي تجاه مصر بعد عزل مرسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 194، تشرين الثاني، 2013، مركز الاهرام، القاهرة، مصر، ص 85.
85.نقلاً عن: د.منار الشوربجي، مداخل متشابكة: صنع السياسة الأمريكية تجاه مصر 2011-2013، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، نيسان، 2014، مركز الأهرام، القاهرة، مصر، ص20.
86د. محمد مطاوع، الغرب وقضايا الشرق الأوسط من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي الوقائع والتفسيرات، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2014، ص 287.
87السيد أمين شلبي، مصدر سبق ذكره
88المصدر السابق.
89عماد المديفر، الدبلوماسية الشعبية، ماهية المصطلح وتطوره التاريخي، مقال منشور على الانترنت على الرابط: http://hattpost.com/opinion-
90 انظر: مصطفى محمد جاسم العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 88.
91 المصدر السابقً،89.
92 المصدر نفسه.
93المصدر نفسه.
94فهمي شراب/ القوة الناعمة المصرية، مقال منشور على الانترنت على الرابط:
http://www.elwatannews.com/news/details/998620

95في إطار التحديات الداخلية والخارجية: الطريق إلى إحياء قوة مصر الناعمة، تحقيق محمد ابو العينين، مقال منشور على الانترنت على الرابط:
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/327196.aspx
96مصر القديمة، وكيبيديا، الموسوعة الحرة، على الرابط/ https://ar.wikipedia.org/wiki
97المصدر السابق.
98المصدر نفسه.
99فهمي شراب، مصدر سبق ذكره.
100المصدر السابق.
101المصدر نفسه.